أوراق في سوق العمل وسياسات التشغيل

فاروق يونس*: العمل والتشغيل

مدخل

كانت البطالة وما تزال واحدة من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي رافقت الرأسمالية عبر تاريخها الطويل، وتمثل اليوم أحد اهم التحديات الاساسية امام مختلف الدول المتقدمة والنامية حيث تعني البطالة نقص في النمو وفي الاستثمار لاستيعاب الاعداد الهائلة من طالبي العمل.

وفي العراق يجب ان تهتم الحكومة بتشغيل العاطلين عن العمل من الشباب والشابات والتصدي لحل المشكلات وازالة المعوقات التي تحول دون حصولهم على فرص عمل تساعدهم على العيش بكرامة، وان توفر لهم فرص عمل لائقة ومسقرة وفق خطط وسياسات منتجة.

إن بطالة الشباب في العراق مكلفة كثيرا للمجتمع العراقي، وهذه الكلفة لا تقتصر على هؤلاء الشباب والشابات المتضررين المباشرين بل تعني بأن الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب قد ذهبت سدى. كما انها تعني لأصحاب العمل ان العاطلين عن العمل من الشباب في العراق الذين يقدرون بأكثر من (3) ثلاثة ملايين عاطل لا يملكون اموالا لإنفاقها في شراء السلع والخدمات.

أوراق في سوق العمل وسياسات التشغيل

نماذج مختارة من سياسات العمل والتشغيل

والى القارئ الكريم بعض النماذج المختارة:

- شراكة من اجل التشغيل في ليبريا

تم انشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزرات بخصوص العمل والتشغيل خلال عملية صياغة استراتيجية الحد من الفقر PRS (ما قبل 2006) يرأس هذه اللجنة وزارة العمل وتضم في عضويتها الشركاء الاجتماعيين ووزارات التخطيط والمالية والشباب والرياضة والاشغال العامة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي. وتم تكليف اللجنة بمسؤولية تنسيق المدخلات الخاصة بالعمل والتشغيل في صياغة سياسة التشغيل الوطنية لعام 2009 وخطة العمل لعام 2010 واثبتت هذه الشراكة فائدتها في تعبئة الدعم بين القطاعات الوزارية، وفي الدعوة الى وضع التشغيل المنتج وسياسات العمل اللائق في صميم عملية صنع القرارات في ليبريا.

كان خلق فرص عمل لجميع الليبيريين رسالة رئيسية وفي كافة تصريحات كل من رئيسة ليبريا سعادة الين جونسون سيرليف الحائزة على جائزة نوبل. وعليه كان الالتزام السياسي على اعلى مستوى وقد ترجمت هذه الرسائل الى استراتيجية واجراءات في صياغة سياسة التشغيل الوطنية وخطة العمل اعطى هذا وزارة العمل النفوذ السياسي والسلطة.

- الفليبين

في الفلبين تضمن وضع خطة العمل والتشغيل للسنوات 2011-2016، وهي الخطة القطاعية ذات الصلة بخطة التنمية 2011-2016، اجراء مشاورات ثلاثية على مستوى الجزيرة تقودها وزارة العمل.

- في منغوليا

تم اجراء مشاورات واسعة النطاق مع كافة المستويات اللامركزية اثناء صياغة سياسة التشغيل الوطنية. أدت هذه المشاورات الى عقد ملتقى التشغيل الوطني في اكتوبر 2010 حيث تمت مناقشة نتائج المشاورات، وكانت النتيجة اعلان عام 2011 عاما

أوراق في سوق العمل وسياسات التشغيل

للتشغيل تعد الحكومة خلاله سياسة التشغيل الوطنية باستخدام نتائج المشاورات الاقليمية.

- أوروغواي

في أوروغواي اجرت وزارة العمل حوارا وطنياً بشأن سياسات التشغيل خلال الفترة مارس-اكتوبر 2011 في اجتماعاتها بأصحاب العمل واتحاد نقابات العمال، وجاء تمثيل الحكومة من قبل وزارة العمل، وايضا من خلال الهياكل الاخرى اعتمادا على موضوع المنافسة (على سبيل المثال، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والصناعة ومعهد الشباب وما الى ذلك).

وقد تمت المشاورات من خلال المجلس الاستشاري الدائم. وعادة يتم تناول امور العمل العامة والتي يمثل فيها اصحاب العمل والعمال من خلال المؤتمرات او الاجتماعات الدورية بين المسؤولين في الادارات الحكومية المسؤولة وممثلي اصحاب العمل ومنظمات العمال. وقد تم ايضا من خلال لجان متخصصة أنشئت لاستعراض مشاكل التشغيل والسياسات.

- في جنوب افريقيا

يتكون مجلس العمل والتنمية الاقتصادية الوطني NEDLAC من ممثلين رفيعي المستوى من مختلف الدوائر والغرف التجارية، يجتمعون لمناقشة اجراءات التشغيل عن طريق ممثلي جماعات المصالح الهامة مثل المجتمع والحكومة ونقابات العمال وكذلك منظمات اصحاب العمل ومن خلال الحملات الترويجية التوضيحية والمنتديات ومرحلة التعليقات العامة.

- في إندونيسيا

يتم استشارة اصحاب العمل والعمال في مؤسسة التعاون الثلاثي LKS Tripartite التي أنشئت بموجب اللاحة الحكومية رقم 8 الصادرة في 2 مارس 2005.

(المصدر: منظمة العمل الدولية- دليل استرشادي، ادارة سياسة التشغيل)

- وفي العراق

أوراق في سوق العمل وسياسات التشغيل

اكتفي بالإشارة الى مبادرة السيد محمد توفيق علاوي وزير الاتصالات الاسبق حيث قدم الى الحكومة العراقية مقترحات بهدف القضاء على البطالة لكن مشروعه لم ير النور باستثناء قيام البنك المركزي العراقي بتخصيص مبالغ لتمويل مشاريع استثمارية في الصناعة والزراعة والخدمات.

يجد القارئ الكريم على (الانترنيت) مقالات الدكتور محمد علاوي حول الموضوع ومنها مقاله الموسوم بـ (مقترح لوضع سياسة جديدة بهدف القضاء على البطالة وتقليص الميزانية التشغيلية لحساب الميزانية الاستثمارية)

ويتمثل الحل في التحرك على ثلاثة محاور وهي:

المحور الاول - على مستوى شركات ومؤسسات القطاع العام القائمة.
المحور الثاني - توجيه الطلاب وبالذات خريجي الجامعات للعمل في الاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثالث - اقامة مشاريع ضخمة كقطاع مختلط في مختلف القطاعات (الصناعية والزراعية والسياحة والخدمات الاخرى).

تتسم مقترحات وزير الاتصالات الاسبق (المهندس محمد توفيق علاوي) بالطموح والتفاؤل حيث يرى أن هناك الكثير من شركات القطاع العام الخاسرة او تحقق ربحية ضئيلة يمكن تحويلها الى شركات رابحة وبالذات في قطاع الاتصالات والبريد والاعمار والاسكان والزراعة والفنادق وتسويق بعض المنتجات النفطية وتصفية المياه والنقل. لكن الأمر، كما يرى الباحث، يستدعي التعاقد مع مؤسسات استشارية عالمية وبالتعاون مع البنك الدولي لإعادة هيكلة هذه الشركات واستحداث اقسام جديدة في مجال الادارة والتسويق والتقييم للإدارة والتطوير للتقنيات وغيرها.

كما تشير الدراسة إلى تغيير مواقع العاملين في الشركات العامة استنادا الى كفاءتهم ونشاطهم وامكانياتهم وايجاد دورات داخل العراق وخارجه للتطوير ولتعريفهم بالتقنيات الحديثة والبرامج المتطورة مع إحالة الكادر غير الكفوء على التقاعد مع تعويضهم تعويضا سخيا دون اشتراط حد أدنى من الخدمة.

ويقترح الباحث ان تتولى الشركة الاستشارية ادارة الشركة المراد تطويرها من مدة سنة الى ثلاث سنوات حتى يتم تحويلها الى شركة رابحة، ويمكن التعاون مع البنك

أوراق في سوق العمل وسياسات التشغيل

الدولي - كما يرى - للتزويد بالقوائم عن الشركات المؤهلة والمساعدة في اختيار الشركات المناسبة اعتمادا على مؤهلاتها وخبراتها السابقة.

ويرى الباحث ان الدولة قادرة على انشاء مشاريع ضخمة ولكنها غير قادرة على ادارتها بشكل كفوء. وفي سياق بحثه يقترح الباحث تشكيل لجنة من قبل هيئة المستشارين لمجلس الوزراء وكل من وزارة التخطيط والمالية والاتصالات والاعمار والاسكان والنفط والنقل والكهرباء وخمسة فرق من مجلس النواب من لجنة الاقتصاد والاستثمار ولجنة الخدمات والاعمار واللجنة المالية واللجنة القانونية ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية فضلا عن فريق من الهيئة الوطنية للاستثمار.

(للمزيد، راجع المقال المنشور على الانترنيت).

(*) خبير اقتصادي سابق في غرفة تجارة بغداد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.تشرين ثاني / اوكتوبر 2019 18
http://iraqieconomists.net/